

## إن بي آر: آلاف الدولارات تدفع لوسيط مصري للخروج من غزة



لا تزال الصحافة الأجنبية تسلط الضوء على الرسوم الباهظة التي يجب على الراغبين في المغادرة من غزة دفعها للوسطاء المصريين.

وفي هذا الصدد، قالت إذاعة إن بي آر في تقرير أعده دانييل استرين إن رغبة بعض السكان في مغادرة غزة تتزايد مع ارتفاع عدد القتلى في القطاع يومياً، وتهديد إسرائيل بعملية برية في الجزء الجنوبي من غزة حيث لجأ نحو 1.5 مليون فلسطيني خلال الحرب.

لكن الحدود المفتوحة الوحيدة للمسافرين في غزة تخضع لرقابة مشددة. و فقط القلة المحظوظة التي تمتلك جواز سفر أجنبي، أو دولة أجنبية تتقدم بالنيابة عنهم أو تحصل على علاج طبي معتمد في مصر، تمكنت من تأمين المرور المجاني عند معبر رفح الحدودي المصري.

الدفع مقابل المغادرة

ويلفت الكاتب إلى أنه وفيما يتعلق بمعظم سكان غزة، فإن السبيل الوحيد للخروج هو الدفع.

قبل الحرب، كانت التكلفة بضع مئات من الدولارات. والآن تبلغ تكلفة ذلك 5000 دولار لكل شخص بالغ و2500 دولار لكل طفل، وفقاً للفلسطينيين الذين غادروا غزة مؤخراً.

ويقول مازن، وهو مهندس ميكانيكي: «بعد أن فقدنا كل شيء في غزة، كل ممتلكاتنا، علينا أن نجمع المبلغ، وهو مبلغ كبير، فقط لنشتري حياتنا».

لقد كان عند معبر رفح مؤخراً مع عائلته المكونة من أربعة أفراد، في انتظار أن ينادي مسؤول الحدود الفلسطيني باسمه عبر مكبر الصوت. لقد كلفتهم

المغادرة 20 ألف دولار.

يقول مازن: «اضطرت إلى اقتراضه. لقد استغرق الأمر وقتاً طويلاً. ليس الوقت فقط، وليس المال فقط. أنت تدفع أموالك لكي تتعرض للإهانة».

وقد رفض هو وغيره من الفلسطينيين الذين جرت مقابلتهم في هذه القصة الكشف عن أسمائهم الكاملة لحماية وضع إقامتهم في مصر، التي تستضيفهم الآن.

تكلفة باهظة

ويقول الكاتب إن القدرة على تحمل الرسوم هي حلم بعيد المنال لمعظم الأسر في غزة، التي تعيش في فقر، وحتى للفلسطينيين الأثرياء الذين فروا من منازلهم ويكافحون من أجل الحصول على الضروريات الأساسية خلال الحرب.

تُفرض رسوم مخفضة على الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية المصرية بقيمة 650 دولاراً.

ويشير الكاتب إلى أن من يُشغل خدمة رسوم الحدود، المعروفة باسم «التنسيق» هي كيان واحد: شركة هلا للاستشارات والسياحة، وهي شركة مصرية لها علاقات مع أجهزة الأمن المصرية، وتدير شركتها الشقيقة الأعمال المسؤولة عن نقل المساعدات إلى غزة.

تقدم هلا خدمة بالغة الأهمية: تسجيل الأسماء في القائمة المصرية للمسافرين المعتمدين للدخول من غزة، وتشغيل وسائل النقل من الحدود إلى القاهرة.

وفي كل ليلة، تُنشر قائمة المسافرين المعتمدين لليوم التالي على عديد من صفحات الفيسبوك وقنوات التلجرام.

في الأول من مارس وحده، دفع حوالي 400 مسافر فلسطيني، بمن فيهم أولئك الذين يحملون الجنسية المصرية، والذين خرجوا من غزة، ما يقدر بنحو 1.3 مليون دولار، وفقاً لتحليل أجرته إذاعة «إن بي آر» لقوائم المسافرين المنشورة وتقدير الرسوم المدفوعة للبالغين والأطفال القصر.

في كل صباح تقريباً، يعبر مئات الفلسطينيين الذين دفعوا ثمن الحرب حدود رفح للحصول على امتياز الخروج عبر بوابة غزة الوحيدة إلى العالم الخارجي.

عملية غامضة

ويقول الكاتب إن التقديم يُعد أمراً معقداً، وتتقلب الرسوم وغالباً ما تتغير القواعد. ويحتاج الفلسطينيون في غزة إلى أحد أقاربهم في مصر لتقديم طلب إلى شركة هلا نيابة عنهم. وينتظر المئات خارج مبنى الشركة في القاهرة لدفع الرسوم بالدولار نقداً. ويقول البعض إنهم دفعوا آلاف الدولارات بالإضافة إلى الرسوم المفروضة لمجرد الدخول. ويمكن أن تستغرق الموافقات شهوراً.

وقال أحد الرجال، محمد، إن أحد أقاربه دفع 17 ألف دولار له ولأطفاله الأربعة ليتمكن من مغادرة غزة في الأسابيع الأخيرة، بما في ذلك 2000 دولار إضافية ليتمكن من التسجيل بعد أن أوقفت الشركة التسجيلات الجديدة مؤقتاً بسبب تراكم الأعمال.

ويقول: «في الواقع، إنها رشوة، لكن ما الذي يمكننا فعله. هذا هو الخيار والحل الوحيد الذي نملكه».

مصر تحتاج الدولار

ويوضح الكاتب أن دفع الفلسطينيين مقابل الخروج من غزة ليس ظاهرة جديدة. في السنوات الأخيرة، عندما فرضت إسرائيل ومصر ضوابط حدودية صارمة لاحتواء حكم حماس في غزة، عرضت شركة هلا للسفرات خدمات رسوم حدودية منتظمة على الحدود المصرية.

والشركة مملوكة لرجل الأعمال المصري إبراهيم العرجاني. وقد ساعد أجهزة الأمن المصرية في بناء اتصالات مع القبائل في منطقة سيناء الحدودية بالقرب من غزة، حيث حاربت الأجهزة الأمنية المتشددين لسنوات، وفقاً لهيثم حسنين، الباحث المصري الأمريكي.

ويقول حسنين إن علاقات العرجاني هي المفتاح لإدارة خدمة رسوم حدود غزة.

ويقول حسنين: «لا يمكن أن يقوموا بتشغيل مثل هذه الشركة في مثل هذه الأوقات الحرجة دون موافقة الأمن المصري أو معرفتهم الكاملة بذلك».

ويزعم حسنين أن المسؤولين المصريين يستفيدون من الرسوم التي يدفعها سكان غزة في وقت الحرب لعبور الحدود.

يقول حسنين: «في الوقت الحاضر، يُنظر إلى ذلك على أنه فرصة لجلب المزيد من الدولارات إلى السوق المصرية».

ويواجه الاقتصاد المصري صعوبات، والتضخم مرتفع، والبلاد في حاجة ماسة إلى الدولار لشراء القمح وصادات ديونها المتزايدة. ومنذ بداية حرب غزة، تراجعت إيرادات قناة السويس، والتي تتجنبها سفن الشحن بسبب الهجمات الصاروخية الحوثية في البحر الأحمر.

ويقول حسنين إن الرسوم المرتفعة تعكس أيضاً سياسة مصر في استيعاب الفلسطينيين خلال الحرب. ولا تريد مصر تهجيراً جماعياً دائماً للفلسطينيين، ولا تريد أن يدخل أي متشددين إسلاميين من غزة.

يقول حسنين: «إنهم يحاولون إقناع الفلسطينيين السائدين بأن القدوم إلى مصر لن يكون خياراً سهلاً».

ولم تستجب شركة هلا على الفور لطلب التعليق.

ونفى ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، في بيان له تحصيل مصر رسوماً إضافية عند معبر رفح الحدودي، ودعا الفلسطينيين إلى الإبلاغ عن أي رسوم غير قانونية يجري تحصيلها.

وقال وزير الخارجية المصري سامح شكري لقناة سكاي نيوز إن مصر لا تتغاضى عن ممارسة هلا المتمثلة في فرض رسوم قدرها 5000 دولار على كل فلسطيني للعبور. وقال شكري «سنخذ ما يلزم من إجراءات للحد من تلك الممارسات والقضاء عليها نهائياً».

ونوّه الكاتب إلى أن هذا الموضوع حساس في مصر. فبعد أيام من نشر المنفذ الإخباري المصري المستقل مدى مصر تقريراً عن دور العرجاني في حركة الأشخاص والمساعدات عند معبر رفح الحدودي، قال المنفذ إن رئيسة تحرير الموقع استُدعيت للاستجواب من النيابة العامة في القاهرة بتهم تتعلق بتقرير عن معبر رفح الحدودي واحتمال تهجير الفلسطينيين من غزة إلى مصر. وأطلقت السلطات سراحها بكفالة وما زالت القضية مفتوحة.